

وثيقة الوحدة الإسلامية.. لمن؟



جميل المحاري

jameel.almahharri@alwasatnews.com

الفتنة الكبرى (2)

□ بعد أن سيطر علماء الدين من وعاظ السلاطين على عقول وقلوب الناس البسطاء وأصبحوا أكثر شهرة من نجوم السينما، من خلال البرامج التلفزيونية والإذاعية، من المحطات التي انتشرت كالقنطرة خلال السنوات القليلة الماضية في عالمنا العربي؛ وبعد أن أصبح هؤلاء العلماء يتقاضون المبالغ الخيالية، ويمتلكون القصور الباذخة والسيارات الفارهة، ويصطفون في الدول الأوروبية، ولهم من الخدم والحشم ما لدى عليّة القوم، كان لابد أن يحدث ما حدث.

وبعد أن خصصت أغلب المحطات التلفزيونية والإذاعية الدينية، لنشر الفتنة المذهبية، وتحقير المذاهب المختلفة، بحجة بيان بطلانها، بدل أن تدعو إلى تقارب المسلمين، وبعد أن سطا هؤلاء الوعاظ على عالم السياسة، وأصبحوا يصدرون فتاوى فتح باب الجهاد في دول معينة، ويحرمون الخروج على الحاكم في دول أخرى، متخليين عن دورهم السابق في إصدار الفتاوى التي ما أنزل الله بها من سلطان، من إرضاع الكبير، وتحريم الاختلاء بالشباب الجميل، والتداوي ببول الجمال، وجهاد النكاح، كان لابد أن نصل إلى هذه الحالة من الجهل والعنف.

وبعد أن تحالفت ممالك وجمهورية رجيعة تحارب الديمقراطية وتمتقت حقوق الإنسان، يعيش المواطن فيها على هامش الحياة في حين يعتبر الحاكم فيها الدولة إقطاعيته الخاصة... مع هؤلاء العلماء حيث جعلوهم من حاشيتهم وأغدقوا عليهم العطايا وأكثروا العطاء، ليكرهوا سذمهم المنيع في حال أي احتجاج أو تمرد شعبي، كان لابد أن تتحوّل الصراعات السياسية إلى صراعات مذهبية بفتوى دينية.

من غير هؤلاء العلماء يتحمل وزر نحر الناس وقطع رقابهم وأكل أكبادهم، كما يحدث الآن في سورية؟ ومن غيرهم يتحمل وزر اقتحام البيوت الآمنة وقتل الناس وضربهم وسحلهم في الشوارع، لمجرد أنهم من مذهب آخر، كما حدث قبل يومين في مصر، بعد أن أفتوا بتكفير أتباع المذهب الآخر ووصفهم بـ «المجوس» و«عبدة النار» و«الصفويين» و«الكلفار»، وتعمدوا أن يحرقوا ما يجري الآن في سورية بتصويرهم إن ما يجري هناك ما هو إلا حرب طائفية بين السنة والشيعة.

من سيتحمل وزر الفتنة الكبرى حين يعم الخراب والدمار ويتقاتل أبناء الوطن الواحد والدين الواحد، غير المتجارين بالدين ممن باعوا دينهم بديناهم؟

في قصيدة له يتنبأ الشاعر العراقي الكبير مظفر النواب بالخراب المقبل لهذه الأمة حين يؤكد أن «هذه الأمة لا بد لها أن تأخذ درساً في التخريب»، لكي تعرف بعد ذلك الخراب الذي سيعم، أن العذل أساس الملك.



للمزيد من التفاصيل



محمد حميد السلطان

كاتب بحريني

□ كل الآيات القرآنية مثل «واعصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا وانكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً...» (آل عمران / 103)، وقوله سبحانه: «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم...» (الأنفال / 46). وكل الأحاديث النبوية المتفق عليها مثل «المسلمون يد على من سواهم، تتكافأ دماؤهم، ويسمى بذمتهم أدناهم»، و«المسلم أخو المسلم: لا يخذله، ولا يكذبه، ولا يخذله»؛ لم تعد تجد أذاناً صاغية أمام فتاوى التكفير وإعلان النفي العام للجهاد المقدس من بعض الأبقاق المحسوبة على الإسلام ضد الأمة الإسلامية المؤمنة بكتاب الله وسنة نبيه وهوية الدين القويم وبمنطق العقل، وضرورات الحياة، مع ملاحظة مهمة جداً بأن هذا النفي لإعلان الجهاد ليس ضد كل ظالم في عوم الأرض الإسلامية؛ وليس ضد العصابات الصهيونية الغاصبة لأرض المسلمين وعلى رأسها المسجد الأقصى؛ بل كله تماهياً مع رغبة الغرب والكيان الصهيوني الذي يقود حرباً شرسة ضد بلد إسلامي مقاوم لهم، وإن اختلفنا معه في تفاصيل النظام السياسي فهو لا يختلف كثيراً عن معظم الكيانات العربية والإسلامية الأخرى في تعاملها مع شعوبها.

وسط هذه الأجواء التي تدير رحاها وتشعل أوار نارها جهات معينة بعينها وأفراد معروفون فضائياً سواء أكانوا معتمدين أم بلحي أو بدونها أيضاً؛ تأتي دعوة كريمة أعلنت من قبل جناح واحد فقط من جناحي هذه الأمة المنكوبة

ببقايا المنافقين منذ القدم. هذه الدعوة بدأها أصحابها بوعي تام للمرحلة الحالية، بقولهم «قام الإسلام على كلمة التوحيد، وتوحيد الكلمة، على وحدة الرب، ووحدة الأمة». هذا ما سمعه اليوم وقرأه أتباع منظومة إبليس الذي كان يعلم بخطئه الفظيع في عصيان أمر ربه وقد علم وفهم ما قاله له الرب «وإن عليك اللعنة إلى يوم الدين»، ومع ذلك قال وبكل وقاحة شيطانية، عندما منحه الله فرصة إلى يوم «يبعثون»، أنه سيقوم بإغواء كل الناس، وعلى رأسهم مسلمي الزمان، في عبارته الخالدة «قال رب بما أغويتني لأزينن لهم في الأرض ولأغوينهم أجمعين، إلا عبادك منهم المخلصين» (الحجر / 39-40).

هؤلاء الأتباع سواء أكانوا بعمامة أم بدونها، لم يعد يعجبهم سماع مثل هذه العبارات الربانية والكريمة لأنها لا توصلهم إلى الجنة كما يتوهمون؛ ومثيلايتها التي تقول بأن «الوحدة الإسلامية، والأخوة الإيمانية، وتكريس مفهوم الأمة الواحدة، والتعاون على الحق والخير، والبر والتقوى، والدفاع عن مصالح المسلمين وقضايا الأمة، ونبذ الفرقة المذهبية والنزاع الطائفي، من الحقائق الإسلامية الراسخة، والضرورات الحياتية الواضحة»، هذا ما ورد ضمن الوثيقة العصرية التي أطلقها مؤخراً رجال في المجلس الإسلامي العلماني، وفي ضوء رؤية إسلامية وسياسية واعية، وهم يأملون بأنهم، من باب عل وعسي، سيجدون عبر وثيقتهم الإنسانية قبل أن تكون إسلامية، من يحاول أن يفرق سمعه، ويحسن أداء عقله، ويطيّب ريح قلبه وقبره من علماء وجهاء المسلمين من يتقى الله حقاً لا كلاماً، قبل قوات الأوان إلى حيث يأخذهم حزب إبليس في طريقه الذي ذكره في عبارته الخالدة تلك.

فها ثلّة من المؤمنين الأوفياء لدين المحبة والكرامة والتسامح وحقن الدماء، لا دين المفخخات والقتل على الهوية الطائفية وبقر البطون وسحل الجثث وقطع الرؤوس. دين المبادئ التي أرساها الرسول الكريم محمد بن عبدالله (ص) من حفظ المسلم في دمه، وماله، وعرضه. أهناك رجل دين أو سياسي تزبه ووطني غيور يرفض

توزيع الوزير وتوكيل الوكيل!

أما في العشر سنوات الأخيرة فإنّ توكيل الوكلاء وتوزيع الوزراء داخل الوزارة الواحدة أصبح عادة، إذ نرى في الوزارة الواحدة أكثر من وكيل، وتحتة أكثر من وكيل مساعد، فلما تشبعت الوزارة من عدد الوكلاء والوكلاء المساعدين، فإنّ الأمر تعدى إلى توزيع الوزير، فأصبح لدينا وزراء تحت الوزير.

ونحن لا نعلم الهدف من هذا «التمكّط» والتعمد في المسمّيات، فإن كان الهدف منه تقديم أفضل الخدمات للمواطن وسرعة إنجاز معاملاته، فإننا لم نر شيئاً على أرض الواقع، غير زيادة عدد الكراسي الفاخرة، وحركة بيع البشوت المكسّسة في السوق! أمّا إن كان الهدف تطييب خاطر من خدموا الدولة، فإنّ تفصيل كرسي «وزير» ليس له داعي، لأن هناك قنوات أخرى تستطيع الدولة تطييب خاطر من أرادت!

ولنا في محمد بن راشد آل مكتوم أسوة حسنة وتميّز لا مثيل له في إدارة الإمارة، فلم يعين وزراء للوزير، ولا وكلاء للوكيل، وإنما نزل بنفسه إلى مؤسسات الإمارة، يطلع فيها على مختلف الخدمات التي تقدم للمواطن والمستثمر، ووجه المسؤولين إما لتقديم أفضل الخدمات وبالسريعة المطلوبة والتميّز، وإما بتقديم الاستقالة لمن هو أحقّ منهم في إنجاز ما تصبو إليه الإمارة.

هو ذلك ما نطمح إليه، لا زيادة عدد الوزراء ولا الوكلاء ولا المدراء، وإنما زيادة الجودة والعطاء، ومحاسبة الوزراء الحاليين على ما يقومون به، وإقالتهم في حين وقوع خطأ أو خلل في وزاراتهم، لأنهم أول المسؤولين عن أيّ خطأ فادح تتكبّده الدولة أو يتكبّده المواطن. فمنذ أحداث 14 فبراير لم نشهد تغييراً وزارياً لمن ثبت عليه التقصير

أما في العشر سنوات الأخيرة فإنّ توكيل الوكلاء وتوزيع الوزراء داخل الوزارة الواحدة أصبح عادة، إذ نرى في الوزارة الواحدة أكثر من وكيل، وتحتة أكثر من وكيل مساعد، فلما تشبعت الوزارة من عدد الوكلاء والوكلاء المساعدين، فإنّ الأمر تعدى إلى توزيع الوزير، فأصبح لدينا وزراء تحت الوزير.

ونحن لا نعلم الهدف من هذا «التمكّط» والتعمد في المسمّيات، فإن كان الهدف منه تقديم أفضل الخدمات للمواطن وسرعة إنجاز معاملاته، فإننا لم نر شيئاً على أرض الواقع، غير زيادة عدد الكراسي الفاخرة، وحركة بيع البشوت المكسّسة في السوق! أمّا إن كان الهدف تطييب خاطر من خدموا الدولة، فإنّ تفصيل كرسي «وزير» ليس له داعي، لأن هناك قنوات أخرى تستطيع الدولة تطييب خاطر من أرادت!

ولنا في محمد بن راشد آل مكتوم أسوة حسنة وتميّز لا مثيل له في إدارة الإمارة، فلم يعين وزراء للوزير، ولا وكلاء للوكيل، وإنما نزل بنفسه إلى مؤسسات الإمارة، يطلع فيها على مختلف الخدمات التي تقدم للمواطن والمستثمر، ووجه المسؤولين إما لتقديم أفضل الخدمات وبالسريعة المطلوبة والتميّز، وإما بتقديم الاستقالة لمن هو أحقّ منهم في إنجاز ما تصبو إليه الإمارة.

هو ذلك ما نطمح إليه، لا زيادة عدد الوزراء ولا الوكلاء ولا المدراء، وإنما زيادة الجودة والعطاء، ومحاسبة الوزراء الحاليين على ما يقومون به، وإقالتهم في حين وقوع خطأ أو خلل في وزاراتهم، لأنهم أول المسؤولين عن أيّ خطأ فادح تتكبّده الدولة أو يتكبّده المواطن. فمنذ أحداث 14 فبراير لم نشهد تغييراً وزارياً لمن ثبت عليه التقصير



مريم الشروقي

maryam.alsherooqi@alwasatnews.com

□ هل هي ظاهرة غريبة تستفرد بها البحرين دون غيرها من الدول المتقدّمة؟ وهل تعتبر هذه الظاهرة من الانجازات الكبيرة والتميّز الرهيب حتى ننفرد بها؟ فتوكيل الوكيل وتوزيع الوزير أصبحا حقيقةً مرئية واضحة وضوح الشمس، فلقد تمّ في السابق تقسيم الوزارة إلى وزارات، إذ كان هناك وزارة واحدة للكهرباء والأشغال، وأصبحت بعد ذلك وزارتين؛ وكذلك الإعلام والثقافة أضحت وزارتين؛ وعلى هذا المنوال عديد من الوزارات.

ملتزمون بمكافحة العبودية الحديثة.. الاتجار بالبشر (2)

لأننا نتعتقد أننا نملك جميع الأجوبة، بل لأننا في الحقيقة لا نملكها. وعندما تأخذ الصحيفة اليومية ونقرأ فيها كيف قامت الشرطة بتفكيك عصابة للاتجار بالبشر كانت تعمل من بوسطن إلى سكرامنتو، يذكرنا ذلك أنه حتى مع وجود قوانيننا الصارمة في هذا البلد، فلا تزال الانتهاكات الصعبة لتلك القوانين تبرز.

وهكذا كان هذا التقرير صعباً، لأن هذه القضية صعبة، وتتطلب اهتماماً جيداً. وهذا بالضبط ما نضوي تقديمه. إنها صعبة لأنه في العام الماضي تسلمت الأضواء فقط على حوالي 46 ألف ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر عبر العالم، بالمقارنة مع 27 مليون شخص نعلم أنهم مستعبدون. إنها صعبة لأنه عندما يواجه العالم بصدق دقة هذا التقرير، نأمل أن يطلق ذلك حواراً أكثر إنتاجية. تقول لنا دراسة حديثة إن الدول تكون مستعدة لاتخاذ إجراءات لمواجهة هذه الجريمة بنسبة الضعف عندما تُدرج أسماؤها في هذا التقرير تحت الفئة 3 أو في قائمة الدول الخاضعة للمراقبة تحت الفئة 3.

وهكذا، أيها الأصدقاء، علينا أن نكون أشداء. مفروض علينا أن نكون أشداء للمحافظة على إيماننا بكل ما تمثله هذه المؤسسة وما تمثله بلادنا. ينبغي علينا أن نستمر في البناء أشداء لكي نحافظ على إيماننا بمعاييرنا القياسية والشعور بالمعيار الأخلاقية والفارق بين الصبح والخطأ. علينا أن نكون أشداء لحشد التزام كل الموجودين في هذه القاعة لتعزيز الإرادة السياسية الموجودة في جميع أنحاء العالم. ينبغي أن تكون أشداء بدءاً من رؤساء الدول ووزراء الخارجية والعدل وصولاً إلى ضباط الشرطة ومفتشي العمل، وذلك في سبيل أن نصل في نهاية المطاف إلى القضاء على هذه العبودية الحديثة مرة واحدة وإلى الأبد. (انتهى).

كما تمنع التأثير الهادر الذي سبّب أضراراً عبر المجتمعات الأهلية في بيئتنا الأوسع والذي يفسد سلاسل إمداداتنا العالمية. فلنا جميعاً مصلحة في وضع حد لهذه الجريمة. ولهذا السبب، يركز الرئيس أوباما الآن على هذه القضية. ولهذا السبب، بصفتي وزيراً للخارجية، سوف أستمر في الكفاح ضد عبودية العصر الحديث، وهذا أمر يمثل أولوية بالنسبة لهذه الوزارة وبالنسبة للبلاد. سوف نواصل العمل مع شركائنا من خلال الحكومات وفي جميع أنحاء العالم من أجل تحسين استجابتنا في الوطن، وسوف نقوم بذلك ليس فقط للحكم على أشخاص آخرين وإنما لأننا نعلم أن بإمكاننا ضمان التقدم لهذه القضية. يمكننا أن نحدث فرقاً، وسوف نستمر في العمل مع هؤلاء الشركاء حول العالم من أجل تطوير أساليب جديدة وممارسات جديدة. وسوف نستمر في التواصل مع الحكومات حول هذه المسألة لأن عبودية العصر الحديث تؤثر على كل بلد في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة. وكل حكومة مسؤولة عن التعامل معها، إلا أنه ليست هناك أي حكومة تقوم بما يكفي حتى الآن.

وعليه، يشكل هذا التقرير السنوي جزءاً كبيراً من التواصل والمشاركة في هذا الجهد. الآن، من الواضح أن هذا التقرير يقول الأشياء بصراحة ولا يخفي أي شيء. وليس ذلك لأن الولايات المتحدة هي أفضل من أي بلد آخر، أو لأن الولايات المتحدة تعتقد أنها تملك تلقائياً الحق في إصدار هذا الحكم، أو لأننا نريد أن نشير بإصبعنا باتجاه بلد آخر، لأننا نعرف أن ذلك يمكن أن يجعل الأمور صعبة، لأننا نعرف جميعاً التاريخ الذي كان علينا فيه التغلب على العبودية الموجودة لدينا. لقد كتبت العبودية في سنوتونا قبل أن نبني المقام الأول، فإننا لإلغائها، وعلينا أن نتذكر ذلك، ولذلك نحن لا نفعل ذلك

البيضاء. وقال لي الجميع إنه لا يمكن أبداً أن أفوز في تلك القضية، وإن ذلك مستحيل. حسناً، لقد كانوا مخطئين. وكان ذلك ممكناً.

وهناك أنواع من سوء المعاملة الممكن أن تحدث حتى في أكثر الأماكن غير المحتملة ووفق أكثر الطرق احتمالاً. وقد تعلمت بعد ذلك لدى التحديق في أعين الشباب اللواتي كن ضحايا لهذه الجرائم بأنهن كن يشعرن بالرعب من الوقوع ضحايا مرة أخرى، من خلال هذه العملية، ومن خلال النظام. ولم يفهم أي شخص تماماً ما يعنيه أن تكون ضحية أو الطرق التي يمكن من خلالها أن تساعد الضحايا من خلال النظام. فقط عندما بدأنا التركيز على الضحايا، وليس بصفتهم مجرد شهود محتملين، إنما كنا جادين، وبشر يستحقون الاحترام والكرامة، عندها بدأنا تزويد الناس بقدر أكبر من العدالة. وعندها أصبحنا قادرين على منح الناس فرصة أفضل لإعادة بناء المستقبل.

واليوم، هذه هي القيم نفسها التي توجّه خطانا في هذا الجهد: العدالة والكرامة والحقوق لجميع الناس. وينبغي لها أن توجّه عملنا في مكافحة الاتجار بالبشر. هذه هي على الأرجح قيم أميركية جوهرية، لكنها ليست قيماً تنفرد بها إنما هي أيضاً قيم عالمية. وفي اعتقادي أن القيادة الأميركية مطلوبة لنحمي تلك القيم والعمل على تقديمها، وليس هنا في الوطن وحسب، إنما في جميع أنحاء العالم. فعندما نساعد البلدان على مقاضاة المتجرين بالبشر، فإننا نقوي بذلك سيادة القانون. وعندما ننقذ الضحايا من برائن الاستغلال، فإننا نساعد في خلق مجتمعات أكثر استقراراً وإنتاجية. وعندما نمنع حدوث هذه الجريمة في المقام الأول، فإننا نمنع إساءة معاملة وانتهاك كرامة الذين يقعون ضحايا



جون كيري

وزير الخارجية الأميركي، والكلمة بمناسبة إصدار التقرير السنوي للاتجار بالبشر

□ عندما نتطلع إلى التحدي الذي تطرحه العبودية الحديثة، يؤسفنا أن نركزنا ينبغي أن يبدأ بالضحايا. قبل وقت طويل من إعداد تقرير الاتجار بالبشر أو التوقيع على بروتوكول باليرمو للأمم المتحدة، أو حتى صياغة عبارة «الاتجار بالبشر»، كما نستعملها اليوم، قبل وقت طويل من كل هذا - أكره أن أقول منذ متى - خدمت كمدع عام في إحدى أكبر المقاطعات العشر في أميركا، في مقاطعة ميدلسكس في ولاية ماساتشوستس. وفي ذلك الوقت، كنا إحدى أوائل السلطات القضائية في أميركا التي وضعت برنامج شهادات الضحايا. وكان ذلك الوقت، للأسف، عندما كانت مفاهيم الاتجار بالبشر والجرائم الجنسية وإساءة معاملة النساء لا تزال غير مشمولة بشكل كامل في الكثير من أجنداث فرض تطبيق القوانين الحديثة. وأتذكر أنني تراجعت في عدد من قضايا الاغتصاب والاعتداء، وحتى تراجعت في إحدى القضايا التي تتعلق باغتصاب واحدة ممن يمارسن



للمزيد من التفاصيل

ها هي الكلمة قد قيلت والوثيقة قد كتبت، فهل من متطوع من بقية الطوائف يتقدم بشجاعة ليوثق عليها ثم يحولها للجمع إلى ميثاق شرف لا يقاوم؟



للمزيد من التفاصيل

تذكير لوزير الإسكان: هل نحتاج لتذكير حول تطبيق المعايير الجديدة «قريباً» بعد سنة من اليوم أم ماذا؟